

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزير الأول

المدربة العامة للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري

27 أكتوبر 2019

23

السيدات والسادة الأمناء العامون للوزارات

للتبليغ: السيدات والسادة رؤساء مفتشيات التوظيف العمومية

الموضوع: ف/ي القرار الوزاري المشترك الذي يحدد كفاءات توظيف الأشخاص المعوقين في المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات المستخدمة العمومية والخاصة.

المرفقات: نسخة من القرار الوزاري المشترك باللغتين العربية والفرنسية.

يشرفني أن أوافيكم في طيه، للإعلام، بنسخة من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 7 صفر 1441 الموافق 7 أكتوبر 2019، الذي يحدد كفاءات توظيف الأشخاص المعوقين في المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، وأدعوكم إلى التفضل بضمان النشر الواسع على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية التابعة لقطاعكم الوزاري.

تقبلوا، السيدات والسادة الأمناء العامون، فائق التقدير والاحترام.

عن الوزير الأول
ويقتضى منه
العام للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري

الوزير الأول
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الإصلاح الإداري

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدبرية الفرعية لمتابعة مسارات
المهنية للمستخدمين وتطويرها
البريد السوار
الرقم 2741
التاريخ 28/10/2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مكتبها البريد والإتصال
تاريخ الوصول: 28
الرقم: 3023
التحويل: 55

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الإدارة العامة
التاريخ: 28 أكتوبر 2019
رقم التسجيل: 2019/10/28

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

قرار وزاري مشترك يحدد كفاءات توظيف الأشخاص
المعوقين في المؤسسات و الإدارات العمومية و الهيئات
المستخدمة العمومية و الخاصة

أكتوبر 2019.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة

قرار وزاري مشترك يحدد كفاءات توظيف الأشخاص المعوقين في المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات المستخدمة العمومية والخاصة

(عرض الأسباب)

يهدف هذا القرار إلى تحديد كفاءات توظيف الأشخاص المعوقين في المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات المستخدمة العمومية والخاصة قصد السماح بولوج هذه الشريحة إلى عالم الشغل وبالتالي الاندماج بشكل أفضل في الحياة الاقتصادية لبلدنا.

و يأتي هذا النص تطبيقاً لأحكام المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 14 - 214 المؤرخ في 30 يوليو 2014 الذي يضبط الكفاءات المتعلقة بتخصيص مناصب العمل وتحديد الاشتراك المالي ومنح الإعانات قصد تهيئة وتجهيز مناصب العمل للأشخاص المعوقين وهو المرسوم الذي جاء تطبيقاً للمادتين 27 و 28 من القانون رقم 02-09 المؤرخ 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم .

بالفعل ووفقاً لأحكام المرسوم المشار إليه أعلاه، يجب على المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات المستخدمة العمومية والخاصة التي يساوي العدد الإجمالي لمستخدميها 100 موظف وعون عمومي أو الأكثر، تخصيص على الأقل 1 % من المناصب المالية المفتوحة في المسابقات التوظيف للأشخاص المعوقين.

إضافة إلى ذلك، يسمح هذا القرار، من خلال أحكامه، بمعالجة بعض النقائص أو الصعوبات التي يواجهها المرشحون المعاقون الذين يتقدمون لشغل وظائف على مستوى الهيئات المذكورة أعلاه، من خلال تنفيذ التدابير المناسبة و المكيفة في مسابقات التوظيف و لاسيما، تلك المتعلقة بتمديد مدة الاختبارات أو تقديم مساعدة مادية و/أو بشرية، أو حضور مترجم في لغة الإشارات و/أو الاستفادة من قاعة فردية بالنسبة للمرشح المكفوف.

تجدر الإشارة، إلى أن مناصب العمل المخصصة من طرف المؤسسات والإدارات والهيئات المذكورة أعلاه، تُمنح للأشخاص المعوقين الذين يتم الاعتراف لهم بصفة العامل المعوق من قبل اللجنة الولائية للتربية الخاصة والتوجيه المهني، والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03 - 333 المؤرخ 8 أكتوبر 2003.

و في الختام، فإن تنفيذ أحكام هذا القرار و في نفس السياق تنفيذ المرسوم الذي يعد السند القانوني له، سيكون له أثر جد إيجابي على الحياة اليومية للأشخاص المعوقين المؤهلين للاندماج في وسط العمل العادي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 صفر عام 1441 الموافق 7 أكتوبر سنة 2019 يحدد كفايات توظيف الأشخاص المعوقين في المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات المستخدمة العمومية والخاصة.

إن الوزير الأول،

ووزير المالية،

ووزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،

ووزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،

- بمقتضى القانون رقم 04-19 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 و المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة التشغيل،
- وبمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 و المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07-308 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كفايات توظيف الأعوان المتعاقدين و حقوقهم و واجباتهم و العناصر المشكلة لرواتبهم و القواعد المتعلقة بتسييرهم و كذا النظام التأديبي المطبق عليهم،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 19-111 المؤرخ في 24 رجب عام 1440 الموافق 31 مارس سنة 2019 و المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-333 المؤرخ في 12 شعبان عام 1424 الموافق 08 أكتوبر سنة 2003 و المتعلق باللجنة الولائية للتربية الخاصة و التوجيه المهني،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 19 محرم عام 1427 الموافق 18 فبراير سنة 2006 الذي يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل و تنظيمها و سيرها، المعدل و المتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07- 123 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 24 أبريل سنة 2007 الذي يضبط شروط و كفايات منح الاعتماد للهيئات الخاصة لتتصيب العمال و سحبه منها و يحدد دفتر الأعباء النموذجي المتعلق بممارسة الخدمة العمومية لتتصيب العمال، المعدل و المتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08- 124 المؤرخ في 9 ربيع الثاني 1429 الموافق 15 أبريل سنة 2008 الذي يحدد صلاحيات وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 12- 194 المؤرخ في 03 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 25 أبريل سنة 2012 يحدد كفايات تنظيم المسابقات والامتحانات والفحوص المهنية في المؤسسات والإدارات العمومية وإجرائها،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13- 134 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 10 أبريل سنة 2013، الذي يحدد صلاحيات وزير التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 14- 193 المؤرخ في 5 رمضان عام 1435 الموافق 3 يوليو سنة 2014 الذي يحدد صلاحيات المدير العام للتوظيفة العمومية والإصلاح الإداري،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 14- 214 المؤرخ في 03 شوال 1435 الموافق 30 يوليو سنة 2014 الذي يضبط الكفايات المتعلقة بتخصيص مناصب العمل وتحديد الاشتراك المالي ومنح الإعانات قصد تهيئة وتجهيز مناصب العمل للأشخاص المعوقين،

بـة—ردون

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 14- 214 المؤرخ في 03 شوال عام 1435 الموافق 30 يوليو سنة 2014 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد كفايات توظيف الأشخاص المعوقين المعترف لهم بصفة العامل، في إطار تطبيق التدبير المتعلق بتخصيص على الأقل 1 % من مناصب العمل على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات المستخدمة العمومية والخاصة.

الفصل الأول

أحكام مشتركة

المادة 2: يقصد في مفهوم هذا القرار، بمناصب العمل المخصصة للأشخاص المعوقين من طرف المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، الرتب أو المناصب المنصوص عليها في القوانين الأساسية للموظفين والأعوان المتعاقدين، وكذا مناصب العمل في الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 3: يجب أن يستوفي الأشخاص المعوقون شروط الالتحاق بمناصب العمل في المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات المستخدمة العمومية والخاصة كما هي محددة في التنظيم الساري المفعول، وأن يقدموا مقرر الاعتراف بصفة العامل المعوق المسلم من طرف اللجنة الولائية للتربية الخاصة والتوجيه المهني المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 03 - 333 المؤرخ في 8 أكتوبر 2003.

المادة 4: لا يجوز إقصاء أي شخص معوق بسبب إعاقته من مسابقة أو اختبار مهني أو امتحان أو مقابلة تتيح الالتحاق بمنصب عمل، إذا أقرت اللجنة المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه ملائمة إعاقته مع متطلبات هذا المنصب.

المادة 5: يستفيد الأشخاص المعوقون خلال التوظيف في المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، من التهيئات والتكيفات التالية:

- تمديد مدة الاختبارات والمسابقات والفحوص والامتحانات المهنية والمقابلات بساعتين (02) ،
- تقديم مساعدة بشرية و/أو مادية ،
- حضور مترجم متخصص في لغة الإشارات،
- الاستفادة من قاعة فردية بالنسبة للشخص ذي الإعاقة البصرية.

الفصل الثاني

كيفية توظيف الأشخاص المعوقين في المؤسسات والإدارات العمومية

المادة 6: يجب على المؤسسة أو الإدارة العمومية، التي يساوي العدد الإجمالي لمستخدميها على الأقل 100 موظف وعاون عمومي والملزومة بتخصيص على الأقل 1 % من المناصب المالية و مناصب الشغل المفتوحة في مسابقات توظيف الأشخاص المعوقين، إدراج هذا الإجراء في مخططها السنوي للتسيير الموارد البشرية بعنوان السنة المعنية.

المادة 7: يجب إدراج المناصب المالية و مناصب الشغل المفتوحة المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه، في القرارات أو المقررات التي تتضمن فتح المسابقات.

المادة 8: تخطر المؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية بتوظيف الأشخاص المعوقين، رؤساء المؤسسات ومراكز الامتحان المؤهلة بتنظيم الاختبارات والمسابقات والامتحان والاختبارات المهنية، قصد القيام بالتهيئات والتكيفات المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه، على الأقل عشرة (10) أيام قبل تاريخ إجراء اختبارات هذه المسابقات والامتحانات والفحوص المهنية.

الفصل الثالث

كيفية توظيف الأشخاص المعوقين في الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة

المادة 9: يجب على الهيئة المستخدمة العمومية أو الخاصة التي يساوي العدد الإجمالي لمستخدميها على الأقل 100 منصب عمل والملزومة بتخصيص على الأقل 1 % من المناصب العمل للأشخاص المعوقين، إدراج هذا الإجراء في مخططها للتوظيف و/ أو مخططها للموارد البشرية بعنوان السنة المعنية.

توزع مناصب العمل المخصصة للأشخاص المعوقين، حسب احتياجات وخصوصيات الهيئة المستخدمة.

المادة 10: يجب أن يودع جدول عروض مناصب العمل أو الوظائف الشاغرة المخصصة للأشخاص المعوقين المعدة من طرف الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل و البلدية أو الهيئة الخاصة المعتمدة للتصويب.

المادة 11: يجب على كل شخص معوق طالب عمل وحائز على شهادة الاعتراف بصفة العامل المعوق، أن يسجل نفسه لدى وكالة التشغيل المؤهلة أو البلدية أو الهيئة الخاصة المعتمدة للتصويب، طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفصل الرابع

متابعة و تقييم

المادة 12: يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، أن تعد في نهاية كل سنة مالية، حصيلة عن عمليات توظيف الأشخاص المعوقين.

وترسل هذه الحصيلة، حسب الحالة، إلى المصالح المركزية والمحلية:

- للإدارة المكلفة بالتضامن الوطني، من طرف المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات المستخدمة العمومية والخاصة،
- للإدارة المكلفة بالتشغيل، من طرف الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة،
- للسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، من طرف المؤسسات والإدارات العمومية.

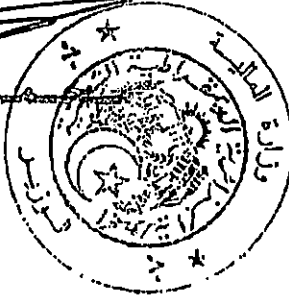
المادة 13: تقوم مصالح الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني سنوياً، حسب الحالة، بمتابعة وتقييم مدى تطبيق الأحكام والتدابير المنصوص عليها في هذا القرار، بالتنسيق مع مصالح الوزارة المكلفة بالتشغيل والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 14: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 07 أكتوبر 2019 عام 1440 الموافق سنة 2019

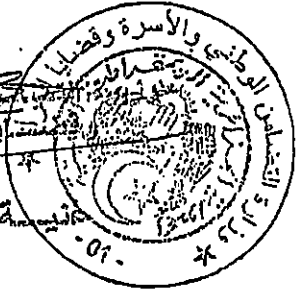
وزير المالية

وزير المالية
م. سوسوكال



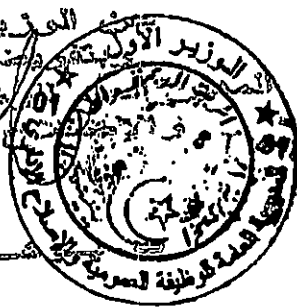
وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
م. النديسة



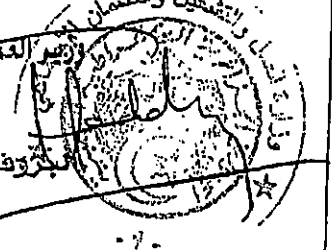
عن الوزير الأول، ويتفويض منه
المدير العام للتوظيفة العمومية والإصلاح الإداري

الوزير الأول
م. سوسوكال



وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
م. تيجاني حسان



République Algérienne Démocratique et Populaire

*Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et de la Condition
de la Femme*

*Arrêté interministériel fixant les modalités
de recrutement des personnes handicapées
dans les institutions et administrations
publiques et les organismes employeurs
publics et privés.*

Octobre 2019.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE LA SOLIDARITE NATIONALE, DE LA FAMILLE ET DE LA CONDITION DE LA FEMME

Arrêté interministériel fixant les modalités de recrutement des personnes handicapées dans les institutions et administrations publiques et les organismes employeurs publics et privés.

(Exposé des motifs)

Le présent arrêté a pour objet de fixer les modalités de recrutement des personnes handicapées dans les institutions et administrations publiques et les organismes employeurs publics et privés, en vue de permettre à cette frange de la population un meilleur accès au monde du travail et par conséquent une meilleure insertion dans la vie économique de notre pays.

Il vient en application des dispositions de l'article 15 du décret exécutif n°14-214 du 30 juillet 2014 fixant les modalités inhérentes à la réservation des postes de travail, à la détermination de la contribution financière et à l'octroi de subventions pour l'aménagement et l'équipement des postes de travail pour les personnes handicapées, lequel décret est pris en application des articles 27 et 28 de la loi n°02-09 du 8 mai 2002 relative à la protection et à la promotion des personnes handicapées.

En effet et conformément aux dispositions du décret suscitée, les institutions et administrations publiques ainsi que les organismes employeurs publics et privés dont l'effectif global correspond à 100 fonctionnaires et agents publics ou plus doivent réserver au moins 1 % des postes budgétaires ouverts aux concours de recrutement au profit des personnes handicapées.

Par ailleurs, cet arrêté permet, à travers ses dispositions de remédier à certaines insuffisances, voire certaines difficultés, rencontrées par les candidats handicapés postulant pour des emplois au niveau des organismes cités supra et ce, en mettant en application des mesures adaptées et aménagées aux concours de recrutement notamment, par des agencements adaptés selon le cas, soit par la majoration de la durée des épreuves, ou par l'octroi d'une assistance humaine et/ou matérielle, ou par la présence d'un interprète de la langue des signes et/ou par le bénéfice d'une salle d'examen individuelle pour la personne non voyante.

Il y a lieu de préciser que les postes de travail réservés par les institutions, administrations et organismes sus cités sont octroyés aux personnes handicapées dont la qualité de travailleur est reconnue par la commission de wilaya d'éducation spéciale et d'orientation professionnelle, laquelle est créée en vertu du décret exécutif n°03-333 du 8 octobre 2003 .

Enfin, la mise en application des dispositions du présent d'arrêté et par conséquent celle du décret d'ancrage aura, sans nul doute, un impact très favorable sur le quotidien des personnes handicapées éligibles à l'insertion en milieu de travail ordinaire.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Arrêté Interministériel du 7 Safar 1441 correspondant au 7 octobre 2019 fixant les modalités de recrutement des personnes handicapées dans les institutions et administrations publiques et les organismes employeurs publics et privés

Le Premier ministre,

Le ministre des finances,

La ministre de la solidarité nationale, de la famille et de la condition de la femme,

Le ministre du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale,

- Vu la loi n°04-19 du 13 Dhou El Kaada 1425 correspondant au 25 décembre 2004 relative au placement des travailleurs et au contrôle de l'emploi ;
- Vu l'ordonnance n°06-03 du 19 Joumada Ethania 1427 correspondant au 15 juillet 2006 portant statut général de la fonction publique ;
- Vu le décret présidentiel n°07-308 du 17 Ramadhan 1428 correspondant au 29 septembre 2007 fixant les modalités de recrutement des agents contractuels, leurs droits et obligations, les éléments constitutifs de leur rémunération, les règles relatives à leur gestion ainsi que le régime disciplinaire qui leur est applicable ;
- Vu le décret présidentiel n°19-111 du 24 Rajab 1440 correspondant au 31 mars 2019, modifié, portant nomination des membres du Gouvernement ;
- Vu le décret exécutif n°95-54 du 15 Ramadhan 1415 correspondant au 15 février 1995 fixant les attributions du ministre des finances ;
- Vu le décret exécutif n°03-333 du 12 Chaâbane 1424 correspondant au 8 octobre 2003 relatif à la commission de wilaya d'éducation spéciale et d'orientation professionnelle ;
- Vu le décret exécutif n°06-77 du 19 Moharram 1427 correspondant au 18 février 2006, modifié et complété, fixant les missions, l'organisation et le fonctionnement de l'agence nationale de l'emploi ;
- Vu le décret exécutif n°07-123 du 6 Rable Ethani 1428 correspondant au 24 avril 2007, modifié et complété, déterminant les conditions et les modalités d'octroi et de retrait d'agrément aux organismes privés de placement des travailleurs et fixant le cahier des charges -type relatif à l'exercice du service public de placement des travailleurs ;
- Vu le décret exécutif n°08-124 du 9 Rabie Ethani 1429 correspondant au 15 avril 2008 fixant les attributions du ministre du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale ;
- Vu le décret exécutif n°12-194 du 3 Joumada Ethania 1433 correspondant au 25 avril 2012 fixant les modalités d'organisation et de déroulement des concours, examens et tests professionnels au sein des institutions et administrations publiques ;

- Vu le décret exécutif n°13-134 du 29 Joumada El Oula 1434 correspondant au 10 avril 2013 fixant les attributions du ministre de la solidarité nationale, de la famille et de la condition de la femme ;
- Vu le décret exécutif n°14-193 du 5 Ramadhan 1435 correspondant au 3 juillet 2014 fixant les attributions du directeur général de la fonction publique et de la réforme administrative ;
- Vu le décret exécutif n°14-214 du 3 Chaoual 1435 correspondant au 30 juillet 2014 fixant les modalités inhérentes à la réservation des postes de travail, à la détermination de la contribution financière et à l'octroi de subventions pour l'aménagement et l'équipement des postes de travail pour les personnes handicapées ;

Arrêtent :

Article 1^{er} - En application des dispositions de l'article 15 du décret exécutif n°14-214 du 3 Chaoual 1435 correspondant au 30 juillet 2014, susvisé, le présent arrêté a pour objet de fixer les modalités de recrutement des personnes handicapées, dont la qualité de travailleur handicapés est reconnue, dans le cadre de la mise en œuvre de la réservation de 1% des postes de travail au sein des Institutions et administrations publiques et des organismes employeurs publics et privés.

**CHAPITRE I
DISPOSITIONS COMMUNES**

Art. 2 – Les postes de travail réservés aux personnes handicapées, sont au sens du présent arrêté les grades ou les emplois prévus par les statuts particuliers des fonctionnaires et agents contractuels dans les institutions et administrations publiques, ainsi que les postes de travail dans les organismes employeurs publics et privés conformément à la législation et la réglementation en vigueur.

Art. 3 – Les personnes handicapées doivent satisfaire aux conditions d'accès aux postes de travail dans les institutions et administrations publiques et les organismes employeurs publics et privés, telles que fixées par la réglementation en vigueur et présenter en outre une décision de la reconnaissance de la qualité de travailleur handicapé délivrée par la commission de wilaya d'éducation spéciale et d'orientation professionnelle, prévue par le décret exécutif n°03-333 du 8 octobre 2003.

Art. 4 – Aucune personne handicapée ne peut être exclue en raison de son handicap d'un concours, test professionnel, examen ou d'un entretien donnant accès à un poste de travail si ce handicap est reconnu compatible avec les exigences de ce poste par la commission cité à l'article 3 ci-dessus.

Art. 5 – Les personnes handicapées bénéficient lors du recrutement dans les institutions et administrations publiques et les organismes employeurs publics et privés des aménagements et adaptations suivants :

- la majoration de la durée des épreuves, des concours, des tests et examens professionnels et des entretiens de deux (2) heures ;
- l'octroi d'une assistance humaine et/ou matérielle ;
- la présence d'un interprète de la langue des signes ;
- le bénéfice d'une salle d'examen individuelle pour la personne ayant un handicap visuel.

CHAPITRE II

MODALITES DE RECRUTEMENT DES PERSONNES HANDICAPEES DANS LES INSTITUTIONS ET ADMINISTRATIONS PUBLIQUES

Art. 6 – L'institution ou l'administration publique dont l'effectif global correspondant au moins à cent (100) fonctionnaires et agents publics, et devant réserver au moins 1% des postes budgétaires et des emplois ouverts aux concours de recrutement aux personnes handicapées, doit prévoir cette mesure dans son plan annuel de gestion des ressources humaines au titre de l'année considérée.

Art. 7 – Les postes budgétaires et les emplois cités à l'article 6 ci-dessus doivent figurer dans les arrêtés ou les décisions portant ouverture de concours.

Art. 8 – L'institution ou l'administration publique concernée par le recrutement des personnes handicapées avise les chefs d'établissements et centres d'examen, habilités à organiser des épreuves de concours, examens et tests professionnels pour procéder aux aménagements et adaptations, prévus à l'article 5 ci-dessus dix (10) jours au moins avant la date des épreuves des dits concours, examens et tests professionnels.

CHAPITRE III

MODALITES DE RECRUTEMENT DES PERSONNES HANDICAPEES DANS LES ORGANISMES EMPLOYEURS PUBLICS ET PRIVES

Art. 9 – L'organisme employeur public ou privé dont l'effectif global correspondant au moins à cent (100) postes de travail, devant réserver au moins 1% des postes de travail aux personnes handicapées, doit prévoir cette mesure dans son plan annuel de recrutement et/ou son plan des ressources humaines au titre de l'année considérée.

Les postes de travail réservés aux personnes handicapées sont répartis selon les besoins et spécificités de l'organisme employeur.

Art. 10 – Un état des offres des postes de travail ou d'emplois vacants, réservées aux personnes handicapées, établi par les organismes employeurs publics et privés, doit être déposé au niveau de l'agence nationale de l'emploi, de la commune ou de l'organisme privé agréé de placement.

Art. 11 – Toute personne handicapée munie d'une attestation de reconnaissance de la qualité de travailleur handicapé, demandant un emploi, doit s'inscrire auprès de l'agence de l'emploi habilitée, de la commune ou de l'organisme privé agréé de placement, conformément à la législation et la réglementation en vigueur.

CHAPITRE IV SUIVI ET EVALUATION

Art. 12 - A l'issue de chaque exercice budgétaire, les institutions et administrations publiques et les organismes employeurs publics et privés doivent établir un bilan des opérations de recrutement des personnes handicapées.

Ce bilan est transmis, selon le cas, aux services centraux et locaux:

- de l'administration chargée de la solidarité nationale, par les institutions et administrations publiques et les organismes employeurs publics et privés;
- de l'administration chargée de l'emploi, par les organismes employeurs publics et privés ;
- de l'autorité chargée de la fonction publique, par les institutions et administrations publiques.

Art. 13 – Les services du ministère chargé de la solidarité nationale procèdent annuellement au suivi et à l'évaluation en coordination avec ceux relevant du ministère chargé de l'emploi et de l'autorité chargée de la fonction publique, selon le cas, de la mise en œuvre des dispositions et mesures prévues par le présent arrêté.

Art. 14 – Le présent arrêté sera publié au *Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire*.

Fait à Alger, le 07 OCT. 2019 correspondant au

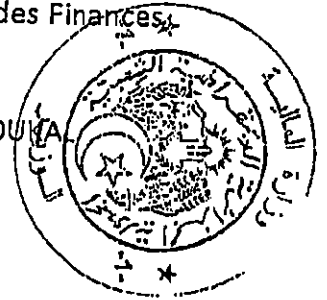
La Ministre de la Solidarité
Nationale, de la Famille et de la
Condition de la Femme

Ghania EDDALIA



Le Ministre des Finances

Mohamed LOUKA



Le Ministre du Travail, de
l'Emploi et de la Sécurité Sociale

Tidjani Hassan HADJAM



Pour le Premier Ministre et par
délégation,
le Directeur Général de la Fonction
Publique et de la Réforme
Administrative

